الى قوة عمل مأجورة لا تجد مجالاً للعمل داخل الاراضي المحتلة، فتضطر الى البحث عنه وراء ما يسمى «الخط الاخضر» في ظروف بالغة الصعوبة، حيث يحصل العمّال على مابين ٥٠ و٧٠ بالمئة من أجور العمال الاسرائيليين الذين يقومون بالعمل ذاته، فضلاً عن الحرمان من أية ضمانات. وواكب ذلك ارهاب التجار، أيضاً، بالضرائب المتزايدة التي اثقلت كاهلهم وأثارت نقمتهم على الاحتلال.

وفضلاً عن ذلك، فقد قادت عمليات الاعتقال الواسعة لكل من يشتبه في انضمامه الى المقاومة الوطنية، والتي كثيراً ما تتمّ بشكل أقرب الى العشوائية، الى تحويل السجون الى مدارس للمناضلين، بدءاً من محو أمية المعتقل الأمي الى القاء المحاضرات في الاقتصاد والسياسة وأساليب الكفاح. وهناك الكثيرون الذين اعتقلوا بشكل عشوائي، على الرغم من عدم انخراطهم في العمل الوطني، فخرجوا من السجون مناضلين اشداء. واحياناً يبدأ انضمام الشبان الى التنظيمات داخل السجون تلك. فالشاب يدخل السجن غير منظّم، حيث يتلقفه اعضاء احد التنظيمات ليخرج مسيّساً ومدرباً على العمل التنظيمي، حيث تعتبر الهياكل التنظيمية داخل السجون مشابهة للهياكل الموجودة خارجها. وتصف احدى الروايات معتقل أنصار ـ ٢، الذي اقيم العام ١٩٨٢، بأنه اصبح اكاديمية الشبان، حيث يخرجون منه مسلّحين بوعي سياسي متقدّم، ومزودين بشجاعة غير مسبوقة، وبخبرات في مجال مقاومة السجّانين، ومدربين على أساليب بناء التنظيم الذي يصعب اختراقه[١٩].

المشاركة الشاملة في الانتفاضة

وهكذا أدّت التغيّرات الاجتماعية هذه الى توفّر الظروف الكفيلة بتزايد مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية في المقاومة الوطنية ضد الاحتلال، بدرجات متفاوتة. فكان الجيل الجديد، الصاعد، وخاصة من أبناء المخيمات[٢٠] وطلاب الجامعة الذين اصبحوا المصدر الرئيس للتجنيد في تنظيمات الداخل التابعة لفصائل منظمة التحرير، هو الاكثر مشاركة خلال الفترة السابقة على الانتفاضة. واصبح شبان المخيم ـ الجامعة بمثابة القوة الاجتماعية المحرّكة للعمل الوطني والمفجّرة للانتفاضة الصغيرة، والمتوسطة، التي شهدتها الاراضي المحتلة منذ الانتفاضة ضد روابط القرى العميلة للاحتلال، العام ١٩٨٢. ثم كانت هذه الفئة نفسها هي التي لعبت الدور الرئيس في تفجير الانتفاضة الكبرى من داخل مخيم جباليا، في القطاع، وبلاطة، في الضفة. وظلت هذه الفئة في طليعة الانتفاضة خلال ايامها الاولى، كما تدل على ذلك اعمار الشهداء خلال تلك الايام. فمن بين ٤٥ شهيداً خلال شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، كان هناك ٤١ شهيداً تتراوح اعمارهم بين ١٠ و٢٩ عاماً[٢١].

لكن لم تمض أيام حتى ظهر العمق الاجتماعي للانتفاضة، وبانت ملامح المشاركة الواسعة لمختلف الفئات الاجتماعية في انحاء الضفة والقطاع كافة. وبهذا الشمول لم يعد بمقدور قوات الاحتلال انهاء الانتفاضة بغلق بعض الجامعات، ومحاصرة بعض المخيمات، واعتقال من يمكن الوصول اليه من النشطاء.

فلم يؤثر الحصار شبه المستمر للمخيمات، ولا غلق الجامعات والمدارس في الضفة الفلسطينية لمعظم الوقت، في استمرار وتصاعد الانتفاضة، حيث أخذ الطلاب يعملون في مواقع سكناهم، ومن خلال اللجان الشعبية والاطر المحلية التي شُكّلت في مختلف انحاء الاراضي المحتلة، وفقاً لما دعت اليه القيادة الموحّدة في ندائها الثالث، الصادر في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨. وقد أكد ذلك النداء ان «سياسة اغلاق المؤسسات التعليمية لن تعود على العدو الاّ بالويل والدمار»؛ وطالب جماهير الطلاب بالانخراط في الكفاح، في المدن والمخيمات والقرى، لتصعيد الانتفاضة. وجاء في النداء التالي